

# حُجْرَةُ فَيْرَا

ضَعَفُ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
وَعَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فؤادي برب عبد الله بر محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ورحمته

سلسلة ينابيع

الآبار في تخرُّج الآثار

# جُزْءٌ فَيَرَا

ضَعَفُ أَمْرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
وَعَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel\_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

# حُجْرَةُ فَيْرَا

ضَعَفُ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
وَعَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأشعري

حَفِظَهُ اللَّهُ رَحْمَةً

سِلْسِلَةُ يَنَابِيعِ  
الْأَبَارِ فِي تَخْرِيجِ الْأَثَارِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ فَإِنَّكَ نَعَمَ الْمُعِينُ الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.  
أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ التَّنْقِيَةَ لِلْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي «الْأَحْكَامِ»، وَنَخَلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، بِذِكْرِ عِلَلِهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِيضِهَا بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ: الرَّوَايَاتُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي «إِتْيَانِ قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم»، وَهِيَ مَعْلُوقَةٌ فِي أَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

\* وَهَذَا يُسَمَّى بِ«عِلَلِ الْحَدِيثِ»، وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ عِنْدَ أُمَّةِ الْجَرَحِ

والتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذِكْرُ النَّوعِ

السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ، هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ

بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالجَّرْحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّأْيِ» (ج ٢

ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ

عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقَّهَا وَأَشْرَفَهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبِيرَةُ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢)؛ عَنْ أَهْلِ

الْحَدِيثِ إِنَّهُمْ: (يُضَعَّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رحمته: (وَهَذَا الْفَنُّ: أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا

مَسْلُكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ فَهْمًا غَائِصًا، وَاطِّلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَثَمَّةٌ هَذَا الشَّانِ، وَحُدَاثُهُمْ؛ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).<sup>(١)</sup> اهـ

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسَلِّكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ.<sup>(١)</sup>

\* فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ<sup>(٢)</sup> عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ، لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ

يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي

يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ؛ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ

(١) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقِهِ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ غَفِّرَا.

انظُرْ: «الْجَامِعَ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» لِلْحَطِيبِ (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمُوا هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ

حُسْنِهِ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ

فِي إِثْبَاتِ شَرْعِ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ. اهـ

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ صلى الله عليه وسلم.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢): (وَصَاحِبُ الْهَوَى يُقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِأَلَا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِأَلَا حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رحمته الله فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَدْرِي لَاسْتِرَاحَ وَأَرَاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يَمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُتُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنَّ عُدْرَ الْعَالِمِ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَيَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظُرْ: «هِدَايَةَ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي: «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ»،

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.



وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (هَدَفْنَا هُوَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ

لَا الْإِنْتِصَارَ لِلْآرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَنَّاوِي» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ تَكَلَّمَ

فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ،

يَفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطَأِ).<sup>(١)</sup> اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رحمته الله فِي «الْأَجْوِبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا، مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ

يُرْشِدُ إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحِسَانِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنْ

التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيَحْتَجُّ بِهِ، وَيَبِينُ

الضَّعِيفَ بِأَقْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مِثْلَانِهِ،

وَيَرْجِعُ إِلَى تَصْرِيحَاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِمَادُ، وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ،

فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيهَا هُنَالِكَ).<sup>(٢)</sup> اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ

وَقَفَةٍ، وَنَظَرٍ.

(١) أَنْظَرُ: «شَرَحَ الْعُبُودِيَّةَ» لَهُ (ص ٢٥٢).

(٢) أَيُّ: ذَلِكَ الْعَالِمُ الْمُتَمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧):

(مَنْ أَرَادَ الْإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ: إِنْ كَانَ مُتَاهِلًا لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ، وَأَحْوَالِ رُؤَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ الْأَثَمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ

\* وَعَلَى هَذَا؛ فَالْمُتَكَلِّمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ لَمْ يَتَعَلَّمَهَا عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ،

وَلَمْ يَأْتِ اللَّعْلَمُ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ عَامِيًّا فِي هَذَا الشَّانِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «رَوْضَةِ النَّاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥٠): (وَمَنْ يَعْرِفُ مِنَ

الْعِلْمِ مَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ... فَهُوَ كَالْعَامِيِّ لَا يُعْتَدُّ بِخَلَافِهِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ عَامِيٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ يُحْصَلْ عِلْمُهُ، وَإِنْ حَصَلَ عِلْمًا سِوَاهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَدْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «نُزْهَةِ الْخَاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥١)؛ مُعَلِّقًا:

(خُصُوصًا إِنْ كَانَ جَاهِلًا، جَهْلًا مُرَكَّبًا يَجْهَلُ، وَيَجْهَلُ إِنَّهُ يَجْهَلُ). اهـ

\* ثُمَّ إِنْ مِنْ أَسْبَابِ حِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى، لِهَذَا الدِّينِ: أَنْ هَيَّا لَهُ رِجَالًا، لَا يَخَافُونَ فِي

اللَّهِ تَعَالَى لَوْمَةَ لَائِمٍ، نَذَرُوا حَيَاتِهِمْ لَهُ، وَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَالذَّبِّ عَنْهُ، وَعَمِلُوا عَلَى تَشْيِيتِ قَوَاعِيدِهِ وَأُصُولِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لِحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَرُ: ٩].

\* فَهَؤُلَاءِ؛ هُمْ: أَيْمَةُ الْحَدِيثِ النَّقَّادُ، الَّذِينَ يَنْتَقِدُونَ الْحَدِيثَ، لِيُمَيِّزُوا جَيِّدَهُ مِنْ

زَائِفِهِ، وَرَسَمُوا: مِنْهُجًا، لِمَنْ بَعْدَهُمْ فِي بَيَانِ صَحِيحِ الْأَحَادِيثِ مِنْ سَقِيمِهَا، وَوَضَعُوا

عِلْمَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَعِلْمَ التَّعْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ.

\* وَمَا هَذَا الْكِتَابُ: الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ إِلَّا فِي تَبْيِينِ عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ اللَّخْمِيُّ رحمته، فِي «رِسَالَةٍ»، بَعَثَ بِهَا إِلَى الْعِمَادِ الْأَصْفَهَانِيِّ رحمته، يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامٍ اسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِ: (إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زَيْدٌ كَذَا، لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قَدَّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تَرَكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ) <sup>(١)</sup>. اهـ

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا فَنَحْنُ عَازِمُونَ عَلَى تَصْحِيحِ، وَتَصْوِيبِ، وَتَبْيِينِ، مَا فِي: الْكُتُبِ مِنْ عِلَلٍ فِي الْأَحَادِيثِ، وَعَظِيمِ ذَلِكَ، مَا طَالَتْ بِنَا الْحَيَاةِ، وَجَرَى الْقَلَمُ بَيْنَ الْأَنَامِلِ، وَوَقَعَ النَّظَرُ عَلَى ضَعْفِ الْبَشَرِ!، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

\* فَإِنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ، هُوَ أَدْقُ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعَمَّقُهَا غُورًا، وَأَكْثَرُهَا أَهْمِيَّةً، وَأَصْعَبُهَا تَنَاوُلًا؛ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ تَدْقِيقِ فِي الْأَلْفَاظِ، وَثَبُتِ فِي الْأَسَانِيدِ، وَسَعَةِ فِي الطَّرِيقِ وَالرَّوَايَاتِ، وَاطَّلَاعِ فِي عُلُومِ عِدَّةٍ.

\* وَهَذَا الْعِلْمُ لَا يَخُوضُهُ، إِلَّا مَنْ عَلَا فِي الْفَهْمِ كَعَبُهُ، وَاتَّسَعَتْ رُقْعَةُ مَعَارِفِهِ وَدِرَايَتِهِ، إِذِ الْقَاصِرُ فِيهِ مُخَبَّطٌ، وَالنَّاقِصُ فِيهِ مُخَلَّطٌ.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رحمته: (مَا كَانَ أَشَدَّ انْتِقَادِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، لِلرِّجَالِ، وَأَعْلَمُهُ

بِشَأْنِهِمْ) <sup>(٢)</sup>.

(١) وَأَنْظَرُ: «إِتْحَافَ السَّادَةِ الْمُتَقِينَ» لِلزَّيْبِيدِيِّ (ج ١ ص ٣).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: (كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِذَا شَكَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، طَرَحَهُ

كُلَّهُ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَعِلْمُ الْعِلَلِ مِنَ أَثْقَلِ الْعُلُومِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَصْعَبِ الْعُلُومِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّقَّةِ الْخَفِيَّةِ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فَهُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ؛ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ

أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أُمَّةٍ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطَّلَاعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (وَلَا

بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمَذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيَكْثُرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأُمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيِّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

\* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ، وَفَهَمَهُ، وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَةٌ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ، يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ، وَالضَّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمْ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ، وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ: الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

فَهَذِهِ الرِّسَالَةُ اللَّطِيفَةُ، قَائِمَةٌ عَلَى الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، لِتَعْلَمَ بَيِّنَةً وَاضِحَةً، وَلِتَسْتَبِينَ لَكَ الضَّحَالَةُ الْعِلْمِيَّةُ، لِأَنَّكَ الْخَائِضِينَ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ فِي الدِّينِ. <sup>(١)</sup>  
\* لِتَتَأَكَّدَ لَكَ؛ الْجُمْلَةُ الشَّهِيرَةُ الدَّائِعَةُ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِالْعَجَائِبِ»، وَنَادَى عَلَى نَفْسِهِ بِالْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ الْفَاضِحِ، الْوَاضِحِ. <sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «الْبُرْهَانُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْنِيِّ (ج ١ ص ٢٨٧)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٢٩)، وَ«نَهَايَةُ السُّؤْلِ فِي شَرْحِ مِنْهَاجِ الْأُصُولِ» لِلإِسْنَوِيِّ (ج ١ ص ١٢٣)، وَ«الْإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لِلْسَّبْجِيِّ (ج ١ ص ٢٨١)، وَ«الْحَاشِيَةُ عَلَى أَسْنَنِ الْمَطَالِبِ» لِلرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ (ج ٤ ص ٢٨٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٨٤).

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٤١): (فَالْوَجِبُ عَلَى الْعَالَمِينَ، أَلَّا يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ، لَكَانَ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى بِهِ، وَأَقْرَبَ لَهُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ). اهـ

\* فَاللَّهُ الْعَظِيمِ، أَسْأَلُ أَنْ يَرْزُقَنَا الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَأَنْ يَكْتُبَنَا فِي زُمْرَةِ الذَّاكِرِينَ عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ: أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، فِي إِثْبَانِهِ، لِقَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَانِ قَبْرِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَانِ قَبْرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ.

♦ وَأَنَّهُ أَثَرٌ مُضْطَرِبٌ، قَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ الرُّوَاةُ فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ، فَلَا يَصِحُّ.  
♦ وَيَسْتَحِيلُ مِنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنْ يَرَى كِبَارَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، يُصَلُّونَ الْفَرَائِضَ فِي مَسْجِدِهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَا يَأْتُونَ إِلَى قَبْرِهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْحَضَرِ، وَلَا عِنْدَ قُدُومِهِمْ مِنْ سَفَرٍ. <sup>(١)</sup>

♦ ثُمَّ يَأْتِي ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه؛ وَيُخَالِفُهُمْ، وَيَأْتِي قَبْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَصَاحِبَيْهِ، فَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَصْنُرَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَهُوَ مِنْ فَقَهَاءِ الصَّحَابَةِ؛ لِذَلِكَ؛ هَذَا النَّأَثْرُ رُوِيَ عَنْهُ بِالْغَلَطِ بِلَا شَكٍّ، فَهُوَ أَثَرٌ شَادُّ، لَا يَصِحُّ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ رضي الله عنه).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

\* أَخْطَأَ الرُّوَاةُ، فِي رِوَايَتِهِمْ لِأَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه هَذَا، فِي إِثْبَانِهِ لِقَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَقَبْرِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وَقَبْرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، خَاصَّةً خَطَأَ رِوَاةَ: «الْمَوْطَأِ»

(١) وَلَمْ يَفْعَلِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم ذَلِكَ، عِنْدَ قَبْرِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وَلَا عِنْدَ قَبْرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رحمته الله، لِأَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا: كَرِهَ إِتْيَانَ قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَغَيْرَهُ،  
وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ:

\* فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ: عَنِ مَالِكٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ،  
وَعُمَرَ رضي الله عنه).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

وَلَمْ يَذْكُرْ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَتَى مِنْ سَفَرٍ، وَهَذَا يُشِيرُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْحَضَرِ يَأْتِي الْقَبْرَ.  
أَخْرَجَهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٦٦)، وَفِي  
(ق/٩٩/ط).

\* وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ، بِذِكْرِهِ لِلصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَالصَّلَاةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَالصَّلَاةِ  
عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

\* وَالْمَشْهُورُ: هُوَ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ، دُونَ الصَّلَاةِ.

وَقَدْ أَعْلَى الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٦ ص ٢٦٢)؛ هَذِهِ الرَّوَايَةُ،  
بِسَبَبِ خَطَأٍ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ، وَمُخَالَفَتِهِ لِرُوَاةِ «الْمَوْطَأِ»، بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١١٢)؛ عَنِ رِوَايَةِ:  
يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ: (وَقَدْ غَلَطَهُ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُ).

\* وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «جَلَاءِ الْأَفْهَامِ» (ص ٥٦٩)، هَذَا الْوَهْمَ

فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَقَدْ أَنْكَرَ الْعُلَمَاءُ عَلَى يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، وَمَنْ تَابَعَهُ: فِي الرَّوَايَةِ



عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: «رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ»<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: فَالصَّلَاةُ مُخْتَصَّةٌ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَالِدُعَاءُ لِصَاحِبِيهِ.

\* وَقَدْ سَرَدَ الْحَافِظُ الْخُسَيْنِيُّ رحمته الله فِي «أَخْبَارِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ»

(ص ٢٦٢)؛ جَمِيعَ الْأَغْلَاطِ، لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ فِي «الْمَوْطَأِ»، الَّتِي انْتَقَدَهَا عَلَيْهِ: تَلْمِيزُهُ مُحَمَّدَ بْنَ وَضَّاحٍ، وَغَيْرَهُ، فَبَلَّغَتْ: «٣٦» مَوْضِعًا.

\* وَرَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ: عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

عُمَرَ رضي الله عنه: يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٣٣)؛ بَلْفِظٍ: رِوَايَةٍ: اللَّيْثِيِّ.

\* وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ: أَعْلَاهَا الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٦ ص ٢٦٢)،

وَالْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمَنَكِيِّ» (ص ١١٢).

فَهُوَ: أَثَرٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

قُلْتُ: وَيَدُلُّ عَلَى سُذُوزِ هَذَا الْأَثَرِ أَيْضًا، أَنَّ الصَّلَاةَ الْخَاصَّةَ، لَا تَكُونُ إِلَّا

لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَالْأَنْبِيَاءِ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: (مَا أَعْلَمُ الصَّلَاةَ تَتَّبِعِي مِنْ أَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ؛ إِلَّا عَنِ

النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا تَتَّبِعِي الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ؛ إِلَّا عَلَى النَّبِيِّينَ). وَفِي

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْتَقَى» لِلْبَاجِي (ج ٢ ص ٣١٥).

رَوَايَةٌ: (لَا يُصَلِّي عَلَى أَحَدٍ؛ إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَسَائِرِ النَّاسِ يُدْعَى لَهُمْ، وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِمْ).

قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ، إِلَّا عَلَى نَبِيٍّ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥١٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢١٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١١٨١٣)، وَالسَّهْمِيُّ فِي «تَارِيخِ جُرْجَانَ» (ص ٦٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٥٣)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٤٨٣)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (٢٣١١)، وَالْخَطِيبُ فِي «مَوْضِحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَفِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ١٤٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَهَشِيمٍ، وَحَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٨ ص ٥٣٤).

وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ١٤٤) عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ: (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: كَرِهَ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدًا عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١١ ص ٣٦٩). وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٦٧)؛ ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ: مَوْثُوقًا، وَرِجَالُهُ، رِجَالُ الصَّحِيحِ».

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٦ ص ٢٦٢ و ٢٦٤)، وَفِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٣٠٤)، وَالْهِنْدِيُّ فِي «كَنْزِ الْعَمَالِ» (٤٠١٤)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «جَلَاءِ الْأَفْهَامِ» (ص ٥٤٨).

وَيُؤَيِّدُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥٦].

قُلْتُ: فَلَا تَصْلُحُ الصَّلَاةُ عَلَى أَحَدٍ؛ إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَحْدَهُ.

\* فَاللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ الْأَمْرَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ صلى الله عليه وسلم فِي مَعْرِضِ حُقُوقِهِ، وَخَوَاصِّهِ الَّتِي حَصَّهَ بِهَا صلى الله عليه وسلم.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا).<sup>(١)</sup>

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا).<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ١٤١)؛ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم كُلَّمَا ذُكِرَ، وَالتَّرْحُّمُ عَلَى الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٨٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٠٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٣٠٣): (وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى عَلَى أَحَدٍ؛ إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: وَحَدَهُ، دُونَ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ حُصَّ بِذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «جَلَاءِ الْأَفْهَامِ» (ص ٥٥١): (فَلَا يُعْطَى الْمَخْلُوقُ مَرْتَبَةَ الْخَالِقِ، فَهَكَذَا: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْطَى غَيْرُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَرْتَبَتَهُ، فَيُقَالُ: قَالَ فُلَانٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). اهـ.

\* وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله ذَلِكَ، وَأَنَّ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ إِذَا خَالَفَتْ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، فَهِيَ غَلَطٌ فِي الدِّينِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا، حَتَّى لَوْ كَانَتْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، فَتَعْتَبَرُ غَلَطًا فِي الشَّرْعِ.

فَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْجَوَابِ الصَّحِيحِ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ» (ج ٢ ص ٤٤٣): (وَكَذَلِكَ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، فِيهِ أَلْفَاظٌ قَلِيلَةٌ غَلَطٌ، وَفِي نَفْسِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَعَ «الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup> مَا يُبَيِّنُ غَلَطَهَا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْجَوَابِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٤٤٣)؛ فِي تَعْلِيلِهِ لِحَدِيثِ: «أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»: (صَرَّحَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ

(١) مِثْلُ حَدِيثِ: ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ، وَعَلَى صَاحِبِيهِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَأَنْظَرُ: «جَلَاءِ الْأَفْهَامِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٢٤٢ و ٢٥٢).

الْكَبِيرِ»، أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ كَعْبِ الْأَخْبَارِ؛ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ، وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى غَلَطِ هَذَا، وَيُبَيِّنُ أَنَّ الْخَلْقَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ). اهـ.

قُلْتُ: فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا، مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ؛ فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. وَخَالَفَهُمَا فِي لَفْظِهِ: أَبُو مُضْعَبِ الزُّهْرِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو مُضْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٩٦)؛ بِهِذَا اللَّفْظِ. فِي رِوَايَةٍ: أَبِي مُضْعَبِ الزُّهْرِيُّ، بِلَفْظٍ: «فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ».

وَلَمْ يَذْكُرْ: الصَّلَاةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا الصَّلَاةَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ الْأَثَرِ، وَالِاخْتِلَافِ فِيهِ بَيْنَ الرَّوَاةِ.

فَهُوَ: أَثَرٌ غَرِيبٌ.

\* وَكَذَا رَوَاهُ: مَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ

عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢١٠)؛ بِهِذَا اللَّفْظِ.

فَهُوَ: أَثَرٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

\* وَرَوَاهُ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَدَّثَانِيُّ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: (رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه): يَقِفُ عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٧٩).

\* وَسُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَدَّثَانِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَدَّثَانِيُّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ؛ قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «مَثْرُوكٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «عَمِي وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - مُضْطَرَبُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ، وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «لَهُ مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ عَمِي فَصَارَ يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمَثْرُوكِينَ» (ج ٢ ص ٣٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعْفَاءِ» (ص ١٨٢).<sup>(٢)</sup>

(١) وَالتَّلْقِينَ: إِدْخَالُ شَيْءٍ فِي حَدِيثِ الرَّاوي، لَيْسَ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ، سَوَاءً فِي حِفْظِهِ، أَوْ كِتَابِهِ، دُونَ عِلْمِهِ، فَيُحَدِّثُ بِهِ.

انظُر: «الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلرُّؤَيْكَاتِ (ص ٣٩٦).

(٢) انظُر: «الضُّعْفَاءُ وَالْمَثْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١١٨)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٣٥٢)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَثْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢٧٢)،

قُلْتُ: فَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ وَيَغْلَطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>  
 وَخَالَفَهُمْ فِي لَفْظِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ:  
 (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ، أَوْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ؛ جَاءَ قَبْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى عَلَيْهِ،  
 وَدَعَا: ثُمَّ أَنْصَرَفَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٦٢٠)، وَفِي (ق/١٦/ط).  
 فَذَكَرَ: إِذَا أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنْ يُسَافِرَ، أَوْ قَدِمَ مِنَ السَّفَرِ، زَارَ قَبْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،  
 فَصَلَّى عَلَيْهِ، دُونَ ذِكْرِ: «السَّلَامِ، وَالِدُّعَاءِ لَهُ».  
 \* وَلَمْ يَذْكُرِ: السَّلَامَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وَالسَّلَامَ عَلَى عُمَرَ بْنِ  
 الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

وَالْتَقْرِيبَ لَهُ (ص ٢٦٠)، وَالْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٩٠)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٢  
 ص ١٤٨)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٢٤٧).

(١) وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَبَانِيُّ رحمته الله فِي «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٤٨): (سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ). اهـ.  
 (٢) وَيُوصَفُ الرَّاوي؛ كـ «سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ»، الَّذِي يَتَسَاهَلُ فِي ضَبْطِهِ لِلْحَدِيثِ بِالْغَفْلَةِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ، لِأَنَّهُ  
 يُسْتَعْلَمُ مِنْ قِبَلِ الْآخَرِينَ، فَيَدْخُلُوا فِي مَرْوِيَّاتِهِ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَهُوَ مَا يُسَمِّيهِ الْمُحَدِّثُونَ بِالتَّلْقِينِ.  
 \* فَهُوَ لَا يَفْطِنُ لِذَلِكَ، فَيَرْوِيهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَغَفْلَتِهِ.

وَإِنظُرِ: «الْكَفَايَةَ» لِلْحَطِيبِ (ص ١٤٩)، وَ«الْكَامِلَ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٤٥)، وَ«الْعِلَلَ» لِأَحْمَدَ (ج ٢  
 ص ١٣٤).

\* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ، وَالِإِخْتِلَافِ فِي هَذَا الْأَثَرِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوَاةَ لَمْ يَضْبُطُوا هَذَا الْأَثَرَ.

\* وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ <sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته الله فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٢ ص ٢٧٦)؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الْحَسَنِ: (وَكَانَ عَاقِلًا، لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بِشَيْءٍ، كَانَ يَرُوي عَنِ الثَّقَاتِ، وَيَهْمُ فِيهَا).

وَقَالَ الدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٣٦٤)؛ سُئِلَ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ

بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ؟، فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٣ ص ٥١٣)؛ عَنْ مُحَمَّدِ

بْنِ الْحَسَنِ: (أَحَدُ الْفُقَهَاءِ، لَيْسَ فِيهِ نَسَائِجِيٌّ، وَغَيْرُهُ: مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ؛ سَأَلْتُ أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ: صَاحِبِ الرَّأْيِ،

قَالَ: «لَا أَرُوي عَنْهُ شَيْئًا» <sup>(٢)</sup>.

وَخَالَفَهُمُ: الشَّافِعِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٠٤)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١

ص ٤٠٠)، وَابْنُ أَبِي الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٣٧)؛ فَلَمْ يَذْكُرُوا أَثَرَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه،

مِنْ رِوَايَةِ: الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رحمته الله، بِالْكَلْبِيَّةِ.

(١) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (ج ٧ ص ٦١)، و«ميزان الاعتدال» للدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٥١٣)، و«الفتاوى»

لابن تيمية (ج ٢٠ ص ٣٢٤).

(٢) أثر صحيح.

أخرج ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٧ ص ٣٢٧).

وإسناده صحيح.



\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ: الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ»، فَهُوَ ذِكْرٌ بِالْغَلَطِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* فَهُوَ: أَثَرٌ غَرِيبٌ فِي «الْمَوْطَأِ». <sup>(١)</sup>

\* وَرَوَاهُ ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه): يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيَدْعُو، ثُمَّ يَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٤٥)؛ بِهَذَا اللَّفْظِ.

\* وَذَكَرَ: «التَّسْلِيمَ وَالِدُعَاءَ» لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم هُنَا، دُونَ «الصَّلَاةِ».

\* ثُمَّ ذَكَرَ: «الدُّعَاءَ» فَقَطْ، لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وَلِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه،

دُونَ: «السَّلَامِ وَالصَّلَاةِ».

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

\* ثُمَّ إِنَّ ابْنَ بُكَيْرٍ، لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْأَثَرَ فِي «مَوْطَأِهِ» (ج ١ ص ٤٠٠)؛ مِمَّا يَدُلُّ

عَلَى أَنَّ ذِكْرَهُ مِنْ حَدِيثِهِ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١) لِذَلِكَ: لَمْ يَذْكُرْهُ، الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ مُطْلَقًا فِي مَوْضِعِهِ، مِنْ «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٦٥)؛ مِنْ رِوَايَةِ:

الشَّافِعِيِّ.

\* وَكَذَا: فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٤٥).

\* فَرَوَايَةٌ: ابْنِ بُكَيْرٍ، ذُكِرَتْ بِالْغَلَطِ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ: الْبَيْهَقِيِّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»

(ج ٥ ص ٢٤٥).

فَهُوَ: أَثَرٌ غَرِيبٌ، مُضْطَرَبٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْإِخْتِلَافَ، بَيْنَ الرَّوَاةِ، فِي أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ

الْبُرِّ رحمته الله، بِقَوْلِهِ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٦ ص ٢٦٣): (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ:

«رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ

وَعُمَرَ».

قَالُوا: إِنَّمَا الرَّوَايَةُ، لِمَالِكٍ، وَغَيْرِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ

كَانَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ.

\* فَفَرَّقُوا بِمَا وَصَفْتُ لَكَ بَيْنَ: «يَدْعُو» لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَبَيْنَ: «يُصَلِّي» عَلَى

أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

\* وَقَدْ رَدَّ ابْنُ وَضَّاحٍ: رِوَايَةَ: يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، إِلَى رِوَايَةِ: ابْنِ الْقَاسِمِ فَإِنَّهُ رَوَى

رِوَايَةَ: ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سُحْنُونَ، وَحَدَّثَ بِهَا عَنْهُ.

\* وَكَمَا رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ، كَذَلِكَ رَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ، وَابْنُ بُكَيْرٍ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ فِي

«الْمَوْطَأِ»، وَجَعَلَهَا «يُصَلِّي» عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَ«يَدْعُو» لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ. اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي

الْحَقِيقَةِ، عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ

الْحَدِيثِ، أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَيُنْظَرَ فِي إِخْتِلَافِ رِوَايَتِهِ). اهـ.

\* وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: (رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه)، إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَى أَبِي، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

أَخْرَجَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي فِي «فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم» (ص ١٩٤).

وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْحَضَرِ.

\* وَذَكَرَ: «السَّلَامَ» عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وَعَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، دُونَ «الصَّلَاةِ»، وَ«الدُّعَاءِ».

وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ وَالِاخْتِلَافِ فِي السَّنَدِ وَالْمَتْنِ.

وَزَادَ: «وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ»، وَهِيَ زِيَادَةٌ: مُنْكَرَةٌ، لَمْ تَرِدْ فِي الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى.

\* وَهَذَا وَهْمٌ <sup>(١)</sup> مِنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ وَجَعَلَ فِيهِ: «الصَّلَاةَ»

وَ«السَّلَامَ» وَ«الدُّعَاءَ».

\* وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْمَتْنِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

(١) وَأَنْظُرْ: فِي وَهْمٍ، سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فِي الْحَدِيثِ: «فَتَحَّ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٢٥٥ و ٣٦٦)، وَ«فَتَحَّ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤ ص ٣٢) وَ(ج ٣ ص ٥٥١)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢١ ص ٩١ و ١٠١)، وَ«السُّنَنِ» لِأَبِي دَاوُدَ (ج ٢ ص ٤٧٥)، وَ«التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٥ ص ١٥)، وَ(ج ٢ ص ٥٢١)، وَ«مَعْرِفَةَ السُّنَنِ» لِابْنِ بَيْهَقِيٍّ (ج ١١ ص ١٥١)، وَ(ج ٤ ص ١٩٦)، وَ«الْعِلَالَ» لِلدَّارَقُطَنِيِّ (ج ٩ ص ٣٩٣)، وَ(ج ١٥ ص ٢٥٩)، وَ«الْمُسْتَحَبَّ مِنَ الْعِلَالِ» لِلْحَلَّالِ (ص ٢٨٧).

\* فَهَذَا يُرَجِّحُ: ضَعْفَ الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَمِنْهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ١٥): (وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ،

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ»، وَأَنْكَرُوهُ: عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ). اهـ

وَمِنْهُ: قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٠ ص ٢٨٠): (وَكَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ:

يَضْطَرِبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ).

\* وَخَالَفَ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ، ابْنُ أَبِي عُمَرَ، فَرَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ١٥٢- الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ).

وَذَكَرَ فِيهِ «الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ» عِنْدَ قُدُومِهِ مِنْ سَفَرٍ، يَبْدَأُ بِهَا، ثُمَّ يَأْتِي الْقَبْرَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ، يَأْتِي الْقَبْرَ أَوَّلًا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.

فَهُوَ أَثَرٌ مُنْكَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، لَمْ يَأْتِ بِهِ: ابْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ

عُمَرَ، فَلَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (ج ٧ ص ٥٢): «صَحِيحٌ

مَوْقُوفٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ لِضَعْفِ الْأَثَرِ.

وَخَالَفَهُمْ: سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، فَرَوَاهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ (أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْقَبْرَ، فَيُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ٤٩٠).

\* وَلَمْ يَذْكُرِ، «الصَّلَاةَ»، وَلَا «الدُّعَاءَ».

فَهُوَ: مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ.

\* وَخَالَفَهُمْ: حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه، كَانَ

إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ، فَقَالَ: (السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي فِي «فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم»

(ص ١٩٤)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٤٥).

وَلَمْ يَذْكُرْ: حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، زِيَادَةَ: «وَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شُدُودِهَا.

وَذَكَرَ: «السَّلَامُ» عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وَعَلَى عُمَرَ بْنِ

الْخَطَّابِ رضي الله عنه، دُونَ ذِكْرِ «الصَّلَاةِ»، وَ«الدُّعَاءِ»، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ قُدُومِهِ مِنَ السَّفَرِ، وَلَمْ

يَكُنْ ذَلِكَ فِي الْحَضَرِ.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي السَّنَدِ، وَالْمَتْنِ.

\* وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

أَتَى قَبْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ

عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ».

وَأَخْبَرَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

قَالَ مَعْمَرٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ <sup>(١)</sup>، فَقَالَ: مَا نَعَلِمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَعَلَ ذَلِكَ؛ إِلَّا ابْنَ عُمَرَ).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٧٦).  
وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمَنَكِيِّ» (ص ٢٧٠).  
وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامِ الصَّنَعَانِيِّ.  
وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ يُخْطِئُ، وَيُخَالِفُ أَحْيَانًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٤١٢): (كَانَ مِمَّنْ يُخْطِئُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ١٣٠): (مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، فَهُوَ أَصَحُّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٧٥): (ثِقَةٌ: يُخْطِئُ، عَلَى مَعْمَرَ فِي أَحَادِيثَ، لَمْ تَكُنْ فِي الْكِتَابِ).  
\* وَهَذِهِ مِنْهَا.

\* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ. <sup>(٢)</sup>

(١) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْمَدَنِيِّ: ثِقَةٌ تَبَتْ، قَدَّمَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عَلَى مَالِكٍ فِي نَافِعٍ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ مَعِينٍ فِي الْقَاسِمِ عَنِ عَائِشَةَ؛ عَلَى الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ عَنْهَا.

وَأَنْظَرُ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٤٣).

(٢) أَنْظَرُ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٢٨)، وَ«الصَّارِمِ الْمَنَكِيِّ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ٢٦)،

وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٢ ص ٦ و٧)، وَ«التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٤٥).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته فِي «الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ٢ ص ٦):  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْعُمَرِيِّ: كَانَ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاحُ وَالْعِبَادَةُ، حَتَّى  
عَقَلَ عَنِ حِفْظِ الْأَخْبَارِ، وَجَوْدَةِ الْحِفْظِ لِلْآثَارِ، فَوَقَعَ فِي الْمَنَاقِيرِ فِي رِوَايَتِهِ، فَلَمَّا  
فَحَشَ خَطْوُهُ اسْتَحَقَّ التَّرْكَ. اهـ.

\* وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ: (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه):  
كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ، فَيَضَعُ يَدَهُ الْيَمِينَ  
عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَسْتَدْبِرُ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ  
رضي الله عنهما).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي فِي «فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ»  
(ص ١٩٤ و ١٩٥).

\* وَذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ قُدُومِهِ مِنَ السَّفَرِ، وَقَدَّمَ «الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ»، قَبْلَ زِيَارَةِ قَبْرِ  
النَّبِيِّ وَ«السَّلَامِ» عَلَيْهِ، وَعَلَى صَاحِبِيهِ.

\* وَذَكَرَ زِيَادَةَ مُنْكَرَةً فِي هَذَا الْمَتْنِ، وَهِيَ: «ثُمَّ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ، فَيَضَعُ يَدَهُ الْيَمِينَ  
عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ».

قُلْتُ: وَسَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ: (كَانَ يَزِيدُ فِي الْأَسَانِيدِ،

وَيُخَالِفُ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «فِي حَدِيثِهِ

اضْطِرَابٌ»، وَقَالَ ابْنُ جَزَرَةَ: «لَيْنٌ، مُخْتَلِطُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ

الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ:

«لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ». <sup>(٢)</sup>

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «تَخْرِيجِ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم» (ص ٨٣):

(إِسْنَادُهُ: مُوقُوفٌ، ضَعِيفٌ، وَقَوْلُهُ: «وَيَضَعُ يَدَهُ الْيَمِينَ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم»، مُنْكَرٌ: تَفَرَّدَ

بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ هَذَا، عَنْ نَافِعٍ، وَهُوَ الْعُمَرِيُّ الْمَكْبَرُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ).

قُلْتُ: وَذَكَرَهُ لِهَذَا الْأَثَرِ، يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِهِ فِي الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَرْضُوا حِفْظَهُ،

لِأَنَّهُ يَضْطَرِبُ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٨٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) انظُرْ: تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٩٠ و ٩١)، وَ«الضُّعْفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٢٨٢)، وَ«الْجَرَحُ

وَالْتَعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١١٠)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْحَطِيبِ (ج ١١ ص ١٩٥)، وَ«الضُّعْفَاءُ

وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢١٦)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ٥٣٢)، وَ«الْعِلَلُ الْكُبْرَى» لِلتِّرْمِذِيِّ

(ص ٣٨٩)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٤٥)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعَلِّطَايَ (ج ٨ ص ٧٥)،

وَ«السُّؤَالَاتُ» لِلْمَرْوُذِيِّ (ص ٦٩)، وَ«تَارِيخُ الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ شَاهِينَ (ص ٢٣٨)، وَ«الْمُتَّخَبُ مِنَ الْإِرْشَادِ فِي

مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» لِلْخَلِيلِيِّ (ج ١ ص ١٩٣).



فَهُوَ: أَثَرٌ مُضْطَرِبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ أَيْضًا.

الثَّانِيَةُ: إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْفَرَوِيِّ، وَهُوَ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، لَا

يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ مِنْ قِبَلِ الثَّقَاتِ. <sup>(١)</sup>

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مُضْطَرِبٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ:

«ضَعِيفٌ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَاهٍ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «يُغْرِبُ وَيَتَفَرَّدُ». <sup>(٢)</sup>

وَبِهِ أَعْلَاهُ: الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «تَخْرِيجِ: فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم» (ص ٨٣).

وَحَالَفَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ: عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَرَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ

عُمَرَ رضي الله عنه (أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، بَدَأَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَسَلَّمُ وَدَعَا، وَلَا

يَمَسُّ الْقَبْرَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَةَ).

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ٤٨٧).

وَإِسْنَادُهُ: رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَذَكَرَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، لَا يَمَسُّ قَبْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وَرِوَايَةٌ: عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَمَسُّ قَبْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ.

(١) انظر: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٦٥٥ و ٦٥٧)، و«الضُّعْفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ١ ص ١٢٢)،

و«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٢٣٣).

(٢) انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَزِّيِّ (ج ٢ ص ٤٧٢)، و«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٨ ص ١١٤ و ١١٥)،

و«السُّؤَالَاتِ» لِلْسَّهْمِيِّ (ص ١٧٢)، و«السُّؤَالَاتِ» لِلْحَاكِمِ (ص ١٨٥)، و«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ

(ج ٢ ص ٢٣٣)، و«إِكْمَالَ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعَلِّطَايَ (ج ٢ ص ١١٠).

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُقَاتِلٍ الْقُسَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه)، إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٥٦)؛ بَلْفَظٍ: «بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ».

\* وَلَمْ يَذْكُرْ: قَبْرَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وَلَا قَبْرَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه!.

\* وَذَكَرَ: «السَّلَامَ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «الصَّلَاةَ»، وَلَا «الدُّعَاءَ»!.

قُلْتُ: وَسَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ: (كَانَ يَزِيدُ فِي الْأَسَانِيدِ، وَيُخَالِفُ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: (فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ)، وَقَالَ ابْنُ جَرَزَةَ: «لَيْنٌ، مُخْتَلِطُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٨٢).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»<sup>(١)</sup>.  
 قُلْتُ: وَذَكَرَهُ لِهَذَا الْأَثَرِ، يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِهِ فِي الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَرْضَوْا حِفْظَهُ، لِأَنَّهُ يَضْطَرُّ.

\* وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: (السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ، ثُمَّ يَكُونُ وَجْهَهُ<sup>(٢)</sup>)، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ يَفْعَلُ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَنْزِلَهُ.

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَّبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٥٥٩).  
 وَذَكَرَ: أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْحَضَرِ، وَالسَّفَرِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ.  
 وَذَكَرَ: «السَّلَامَ»، وَلَمْ يَذْكُرِ: «الصَّلَاةَ»، وَ«الدُّعَاءَ».

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٧ ص ٩٠ و ٩١)، و«الضعفاء» للعقيلي (ج ٣ ص ٢٨٢)، و«الجزح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٥ ص ١١٠)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (ج ١١ ص ١٩٥)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٢١٦)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (ج ٧ ص ٥٣٢)، و«العلل الكبرى» للترمذي (ص ٣٨٩)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٥ ص ١٤٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (ج ٨ ص ٧٥)، و«السؤالات» للمروزي (ص ٦٩)، و«تاريخ الضعفاء» لابن شاهين (ص ٢٣٨)، و«المستخب من الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (ج ١ ص ١٩٣).

(٢) وفي لفظ: «ثُمَّ يَأْخُذُ وَجْهَهُ»؛ وَمَعْنَى: هَذَا الْكَلَامَ أَنَّهُ إِذَا انْتَهَى مِنَ السَّلَامِ ذَهَبَ إِلَى الْوُجْهِهِ الَّتِي يُرِيدُهَا.

(٣) وفي لفظ: «إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَتَى الْمَسْجِدَ، فَفَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَقَدْ أَخْطَأَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمِ الضَّرِيرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَدْ وَهَمَ فِيهِ وَخَالَفَ الثَّقَاتِ <sup>(١)</sup>، فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.  
\* وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَيَضْطَرِبُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، فَلَا يَضْبِطُهُ، فَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتِ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ، وَحَدِيثِ الْبَابِ مِنْهُ.  
\* وَهَذَا الْحَدِيثُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ مَشْهُورُونَ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ؛ فَإِنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ، يَهُمُّ أَحْيَانًا.

فَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ خِرَاشٍ رحمته الله قَالَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: (صَدُوقٌ، وَهُوَ فِي الْأَعْمَشِ ثِقَةٌ، وَفِي غَيْرِهِ فِيهِ اضْطِرَابٌ). <sup>(٢)</sup>

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله قَالَ: (أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ مُضْطَرِبٌ، لَا يَحْفَظُهَا: حِفْظًا جَيِّدًا). <sup>(٣)</sup>

(١) وَأَنْظُرُ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٥ ص ١٢٨ و ١٣٢)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١١ ص ٤٧٢ و ٤٧٥)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٣٧٨).  
(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٢٤٨).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٥ ص ١٣٢)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» (ج ١١ ص ٤٧٥).  
(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ج ١ ص ٣٨٦).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٥ ص ١٢٨)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» (ج ١١ ص ٤٧٢).

وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ نُمَيْرٍ رحمته الله قَالَ: (كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ لَا يَضْبِطُ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ، ضَبَطَهُ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، كَانَ يَضْطَرِبُ فِي غَيْرِهِ اضْطِرَابًا شَدِيدًا).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٤٠): (مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمِ الضَّرِيرِ، أَبُو مُعَاوِيَةَ: ثِقَةٌ، أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَقَدْ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ). قُلْتُ: فَأَحَادِيثُ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ فِيهَا أَحَادِيثُ مُضْطَرَبَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ رحمته الله فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٩٢): (أَبُو مُعَاوِيَةَ إِذَا جَارَ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ، كَثُرَ خَطُؤُهُ).

وَقَالَ ابْنُ مُحَرَّرٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ص ١٤١): سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ، قُلْتُ: كَيْفَ هُوَ فِي غَيْرِ الْأَعْمَشِ؟ فَقَالَ: (ثِقَةٌ، وَلَكِنَّهُ يُخْطِئُ).

وَهُوَ أَيْضًا مُدَلِّسٌ، وَصَفَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِالتَّدْلِيسِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ عَنَّ الْإِسْنَادَ، وَلَمْ يُصْرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الْحَدِيثَ مِنْ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَهَذَا أَحَدُ صُورِ التَّدْلِيسِ الْمَرْدُودِ.

وَالَيْكَ الدَّلِيلُ أَيْضًا:

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٢٤٥).  
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) انْظُرْ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٢٦).

فَعَنِ ابْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ: أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ يَقُولُ: (كُلُّ حَدِيثٍ: أَقُولُ فِيهِ: «حَدَّثَنَا» فَهُوَ مَا حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الْمَحَدِّثِ، وَمَا قُلْتُ: «وَذَكَرَ فُلَانٌ»، فَهُوَ مَا لَمْ أَحْفَظْهُ مِنْ فِيهِ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ رحمته الله فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٩٢) عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: (كَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ التَّدْلِيسِ).

وَعَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ رحمته الله قَالَ: (كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَرُبَّمَا دَلَّسَ).<sup>(٢)</sup>

\*وَأُصُولُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ: فِي إِعْلَالِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَرُدُّونَ حَدِيثًا، لِمَجَرَّدِ عَنَعَةِ الْمُدَلِّسِ، بَلْ أَحْيَانًا يُعْلَنُ الْحَدِيثَ بِأَنَّ الرَّاويَ قَدْ دَلَّسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعَيْنِهِ بِالْقَرَائِنِ تَحْفُهُ، حَيْثُ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِ سَمَاعًا، وَقَدْ أَرْسَلَهُ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَمَرَجِعُ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَيْمَةِ إِلَى مُقَارَبَةِ الْأَسَانِيدِ وَالْأَلْفَاظِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَوْضِعُ الْخَلَلِ فِي الْحَدِيثِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٢٤٧).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٢٤٩).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمَرْزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٥ ص ١٣٢).

\* وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنِ بَشْرِ بْنِ كَثِيرٍ الأَسَدِيِّ، عَنِ نَافِعِ قَالَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه)، إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، بَدَأَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَأَبَى بَكْرٍ، وَعُمَرَ، فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أبا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٥٦).

\* وَذَكَرَ القُدُومَ مِنَ السَّفَرِ، وَبَدَأَ بِالقُبُورِ، دُونَ الحَضَرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ».

\* وَذَكَرَ: «السَّلَامَ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «الصَّلَاةَ»، وَلَا «الدُّعَاءَ».

وَهَذَا مِنَ الإِضْطِرَابِ.

\* وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ أَبِيهِ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه، كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ أَتَى القَبْرَ، فَقَالَ: (السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ: يَا أبا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَاهُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَّبٌ

أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٧ ص ١٥٢-المَطَالِبُ العَالِيَةُ).

وَهُوَ: مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَذَكَرَ: «صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ»، بَعْدَ قُدُومِهِ مِنْ سَفَرِهِ، ثُمَّ يَأْتِي القَبْرَ.

\* وَذَكَرَ: «السَّلَامَ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «الصَّلَاةَ»، وَلَا «الدُّعَاءَ».

وَهَذَا مِنَ الإِضْطِرَابِ.

\* فَهَذَا الأَثَرُ: قَدْ اضْطَرَبَ الرُّوَاةُ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، اضْطَرَبَ أَكْثَرًا، كَمَا أَوْضَحْتُهُ

فِي البَحْثِ.

## أَمَّا الْإِسْنَادُ:

فَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.  
 وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.  
 وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.  
 وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.  
 وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.  
 وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.  
 وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.  
 وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بَشْرِ بْنِ كَثِيرٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

عُمَرَ.

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

## وَأَمَّا الْمَتْنُ:

فَمَرَّةٌ يُقَالُ: «يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ»،

وَهَذَا فِي الْحَضْرِ.

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ».

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «إِذَا أَرَادَ سَفَرًا، أَوْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، جَاءَ قَبْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَصَلَّى عَلَيْهِ،

وَدَعَا»، وَلَمْ يَذْكَرْ: قَبْرَ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا قَبْرَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، يُسَلِّمُ وَيَدْعُو، ثُمَّ يَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ».



وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَى عُمَرَ»، وَلَمْ يَذْكُرِ: الْحَضَرَ.

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ».

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «كَانَ يَأْتِي الْقَبْرَ فَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى عُمَرَ».

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ وَالسَّلَامَ»، دُونَ ذِكْرِ: الرَّكَعَتَيْنِ.

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَأْتِي النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَيَضَعُ يَدَهُ الْيَمِينَ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيَسْتَدْبِرُ الْقِبْلَةَ...».

وَمَرَّةٌ يُقَالُ: «إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، بَدَأَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَسَلَّمَّ وَدَعَا، وَلَا يَمَسُّ الْقَبْرَ».

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ لَا يَنْبُتُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ؛ وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْمَوْقُوفُ؛ لِلْإِخْتِلَافِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرْشُدُ.

فَعَنِ الْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رحمته الله قَالَ: (كَانُوا يَكْرَهُونَ غَرِيبَ الْكَلَامِ، وَغَرِيبَ

الْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup>

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (٧٧٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «شَرْفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (٢٦٠)، وَفِي «الْكَفَايَةِ» (٣٩٦)، وَفِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٣٣١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٣٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٢٩)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ» (١٦٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

\* لِذَا كَانَ مِنْ قَوَاعِدِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ: «لَيْسَ كُلُّ مَا صَحَّ سَنَدُهُ فِي الظَّاهِرِ، صَحَّ مَتْنُهُ».

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَكَّدَ عَلَيْهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَعَمِلُوا بِهَا فِي نَقْدِ الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ مَتْنِهِ، حَيْثُ لَمْ يَنْسُبُوا أَمْرَ صِحَّةِ الْإِسْنَادِ فِي الظَّاهِرِ، لِغَرَابَةِ الْمَتْنِ، أَوْ سُذُوزِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَهَذَا أَصْلٌ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُهُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٤): (قَدْ يُقَالُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَا يَصِحُّ، لِكَوْنِهِ شَاذًا أَوْ مُعَلَّلًا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٦): (لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَوْ يَحْسُنُ الْإِسْنَادُ دُونَ الْمَتْنِ لِشُدُوزِهِ أَوْ عِلَّةٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٣): (وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ عَلَى الْإِسْنَادِ، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْحُكْمُ بِذَلِكَ عَلَى الْمَتْنِ، إِذْ قَدْ يَكُونُ شَاذًا أَوْ مُعَلَّلًا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الشُّيُوطِيُّ رحمته الله فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوي» (ج ١ ص ١١٦): (لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ، أَوْ يَحْسُنُ الْإِسْنَادُ، لِثِقَةِ رِجَالِهِ دُونَ الْمَتْنِ؛ لِشُدُوزِهِ، أَوْ عِلَّةٍ). اهـ

قُلْتُ: قَدْ يَصِحُّ الْإِسْنَادُ فِي الظَّاهِرِ؛ لِثِقَةِ رِجَالِهِ، وَلَا يَصِحُّ الْحَدِيثُ لِشُدُوزِهِ أَوْ

عِلَّةٍ<sup>(١)</sup>.

(١) وَقَدْ لَا يَصِحُّ السَّنَدُ، وَيَصِحُّ الْمَتْنُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَهَذَا بِحَسَبِ ثُبُوتِ أُصُولِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ» (ص ٤٤): (وَالْعِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ

سَبَبِ غَامِضٍ خَفِيِّ؛ قَادِحٍ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ مِنْهُ). اهـ

\* وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مِنَ الْأَسْبَابِ الْخَفِيَّةِ الْمُضْعَفَةِ لِحَدِيثِ الرَّاوِي؛ لِأَنَّهَا لَا تَظْهَرُ إِلَّا

بِجَمْعِ الطَّرِيقِ وَالْأَسَانِيدِ، وَمَعْرِفَةِ الْإِخْتِلَافِ عَلَى الرَّاوِي الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الرَّوَايَةِ فِي

كُلِّ سَنَدٍ، حَتَّى يَتَعَيَّنَ مَوْضُوعُ الْإِضْطِرَابِ، وَالْإِخْتِلَافِ فِي السَّنَدِ، أَوْ الْمَتْنِ، وَمِمَّنْ

هُوَ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْإِضْطِرَابُ؛ إِلَّا بَعْدَ جَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، فَجَمَعْنَاهَا

فَوَجَدْنَا الْإِضْطِرَابَ فِيهِ وَاضِحًا.

\* إِذَا مَنْ ذَا الَّذِي لَا يُخْطِئُ، وَمَنْ ذَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَهْمِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «فَتَحَ الْمُغِيثُ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٦٢)، وَ«الْخُلَاصَةُ» لِلطَّبِيِّ (ص ٦)، وَ«التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ»

لِلْعِرَاقِيِّ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ١ ص ٢٣٤).

(٢) وَأَنْظُرْ: «شَرَحَ التَّقْرِيبَ وَالتَّيْسِيرَ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ١٥٨ و ١٥٩)، وَ«فَتَحَ الْمُغِيثَ بِشَرَحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ» لَهُ

(ج ١ ص ٣١)، وَ«مَعْرِفَةَ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٩٣)، وَ«شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ

(ج ٢ ص ٨٤٣)، وَ«اِخْتِصَارَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص ١٧٧)، وَ«الْمُقْنَعِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْمُفَلِّحِ

(ج ١ ص ٢٢١)، وَ«مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ١١٣ و ١١٤).

(٣) وَأَنْظُرْ: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٤٣٦)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٢٦٤)،

وَ«التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٦٤ و ٣٦٦)، وَ«فَتَحَ الْمُغِيثَ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ٣ ص ٦٨)، وَ«تَصْحِيفَاتِ

الْمُحَدَّثِينَ» لِلْعَسْكَرِيِّ (ج ١ ص ١٠)، وَ«تَقْيِيدَ الْمُهْمَلِ» لِلْعَسَانِيِّ (ج ١ ص ٨).

فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ رحمته الله قَالَ: (وَكَانَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ<sup>(١)</sup>، يُحْطِئُ فِي أَسْمَاءِ

الرِّجَالِ).<sup>(٢)</sup>

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ رحمته الله فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٠):

(وَبَدَأَتْ بِذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنْ أَخْبَارِ الْمُصَحِّفِينَ، وَبَعْضِ مَا وَهَمَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، غَيْرَ قَاصِدٍ: لِلطَّعْنِ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا الْوَضْعِ مِنْهُ، وَمَا يَسْلِمُ أَحَدٌ مِنْ زَلَّةٍ، وَلَا خَطَأٍ؛ إِلَّا مَنْ عَصِمَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

قُلْتُ: وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ، وَبَيَّنَتْ لَهُ، وَصَحَّحَهَا، وَهُوَ فَرِحَ بِذَلِكَ!.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): (وَكَمَّا أَنَّهُمْ

يَسْتَشْهِدُونَ، وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءٌ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلَطَ فِيهَا، بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا: عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَقَدْ يَتْرُكُ

مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ). اهـ

(١) فَتَصْحِيفُ الْإِمَامِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ ذَكَرَهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ.

\* وَاعْتَدَرَ لَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٢٧ و ٢٢٥ و ٣٩٩)؛ بِأَنَّهُ تَسَاعَلَ بِحِفْظِ الْمُتُونِ

لِلْأَحَادِيثِ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢)، وَالْعَسَانِيُّ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ١ ص ٨).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا،

مَا عَقَلْنَاهُ).<sup>(١)</sup>

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تُجْمَعِ طُرُقُهُ لَمْ تَفْهَمْهُ)<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا بُدَّ أَنْ تُجْمَعَ طُرُقُهُ، لِكَيْ يَتَبَيَّنَ اضْطِرَابُهُ،

وَشُدُودُهُ، وَالْخَطَأُ فِي أَسَانِيدهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٩٣):

(وَالِاضْطِرَابُ مُوجِبٌ ضَعْفِ الْحَدِيثِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُضْبَطْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٩ ص ١٦١): (الْغَلَطُ لَا يَسْلَمُ

مِنْهُ أَحَدٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ طَاهِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (ص ٢): (فَلَيْسَ يَسْلَمُ

أَحَدٌ مِنْ سَهْوٍ، وَخَطَأٍ)<sup>(٣)</sup>. اهـ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٧٠٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١

ص ٣٣)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) يَعْنِي: لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْؤُهُ، وَضَعْفُهُ.

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٧٠٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

\* ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُخَالَفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَأُصُولِ السُّنَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ تَبْيِينُ ذَلِكَ.

\* إِذَا فَقُولُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته الله: إِنَّ هَذَا الْأَثَرَ، إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ؛ كَمَا فِي «تَخْرِيجِهِ فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم» (ص ٨٢)؛ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

قُلْتُ: فَلَا نُسَلِّمُ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ عُنِيَ بِتَدْوِينِ: الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَلَا صَحَّحَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ يُوثَقُ بِتَصْحِيحِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَا النَّقْدُ الْحَدِيثِيُّ يُسَاعِدُ عَلَى تَصْحِيحِهِ.

\* فَإِنَّ فِي أَسَانِيدِهِ مَنْ يَرَوِي الْغَرَائِبَ وَالْمَنَاكِيرَ، وَلِذَلِكَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَنْ صَحَّحَهُ!.



(١) وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ يُخْطِئُ، وَيُصِيبُ، فَلَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ يَأْتِيَ مُقَلِّدٌ فَيَقُولُ، هَذَا الْحَدِيثُ صَحَّحَهُ فُلَانٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ الْخَطَأَ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ، فَتَنَبَّهُ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ: أَثَرِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، فِي إِثْبَانِهِ قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،  
وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ صلى الله عليه وسلم

عَنْ مُنِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه): أَتَى قَبْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَوَقَفَ:  
فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ انْصَرَفَ).  
أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ٤٩١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيبٍ  
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَآتَى  
بِمُنْكَرٍ مِنَ الْقَوْلِ، بِقَوْلِهِ: «حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ»، يَعْنِي: عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم!  
الثانية: مُنِيبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَامَةَ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ  
تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ: عَنْهُ: ابْنُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيبٍ، وَلَمْ يُوثِّقْهُ، إِلَّا ابْنُ حَبَّانَ فِي كِتَابِهِ «الثَّقَاتِ»  
(ج ٧ ص ٥٠٩)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ!

لِذَلِكَ: سَأَقُهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٤ ص ١٩٢).



(١) وَأَنْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٨)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٥٤٩).

(٢) وَأَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٣ ص ٣٥٣).

## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٢
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ: أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ <small>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا</small> ، فِي إِثْيَانِهِ، لِقَبْرِ النَّبِيِّ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ، وَإِثْيَانِ قَبْرِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ، وَإِثْيَانِ قَبْرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ.....	١٥
(٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ: أَثَرِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فِي إِثْيَانِهِ قَبْرِ النَّبِيِّ، وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ.....	٤٧



